

الإسلاموفوبيا والعنصرية الجديدة

زياد ماجد*

الإسلامو - غوشيست ومازق العنصريين في فرنسا

اجتماعية وسيكولوجية واقتصادية لتفسير السلوكيات المأزومة، أكانت انعزالية أم إجرامية قاتلة، وذلك عبر اتهامهم بالسعي لتبرير "الإرهاب"، أو إطلاق مسميات ضدّهم لحبسهم فيها. وبين هذه المسميات، برز مؤخراً مسمى "الإسلامو - غوشيست" أو "اليساروي الإسلامي"، أو اليساري المدافع عن المسلمين (والإسلاميين)، والذي أطلقه وزير التربية ومعه سياسيون وإعلاميون وبضعة أكاديميين، على المثقفين والصحرواح الجامعية الفرنسية التي تحولت كليات العلوم الاجتماعية والآداب المقارنة فيها، وفقاً لهؤلاء، إلى معاقل لمناهج "مستوردة" من الثقافة الأنجلوسكسونية حيث التركيز على دراسات العرق والتعدد الثقافي "بات دافعاً إلى كراهية البيض". وأكثر من ذلك، ذهب وزير التربية ومناصروه إلى حد المطالبة برقابة على الدراسات بعد - الكولونيالية بصفتها تحريضاً على ماضي فرنسا الاستعماري، الأمر الذي يعزز التطرف الإسلامي، ويبرر "التوحش" في بعض ضواحي المدن (والعبارة لوزير الداخلية

تتردد في السجلات السياسية والإعلامية المحمومة في

فرنسا منذ أعوام مقولات وعبارات مهجوسة بأسئلة الهوية والاندماج والهجرة وما يُسمى الثقافة "الانفصالية" والقيم المناقضة لقيم الجمهورية والعلمنة، والتي يزعم بعض المسؤولين وكثرة من الحزبيين من الموالين أو المعارضين أنها سمات جماعات واسعة من المسلمين الفرنسيين أو المقيمين في فرنسا.

وإذ يُعطف على السجلات في فرنسا بشأن الهوية والاندماج والهجرة، أو يُبنى على تبعاتها اتهام أمني يربط الإرهاب بالسمات المذكورة كلما وقع اعتداء منظم (مثلما حدث بعد المقتلة الإرهابية التي استهدفت صحافيي مجلة "شارلي إيبدو")، أو عمل همجي فردي (كما حدث عند قتل مدرّس التاريخ صاموئيل باتي ومصليّتين في كنيسة)، يجري في الوقت نفسه ابتزاز رافضي العنصرية والتنميط، أو الباحثين عن جذور

* كاتب وأستاذ جامعي لبناني.

توظيفاتها كسلاح في مواجهة المسلمين المتدينين، وخصوصاً المحجبات منهم، بذريعة مكافحة الأصولية. وهم بهذا المعنى يدعون إلى عدم التمترس خلف العلمنة المتشددة، وعدم تحويلها إلى أيديولوجيا مكتفية بذاتها للنيل من أشخاص ذوي انتماء ديني محدد بحجة أمنية أو بحجج "دمج ثقافي" قسري طبقاً لقيم مجتزأة ومتقدمة. وهم إلى ذلك دقيقون في التذكير بالفارق بين نقد الإسلام (والدين عامة) المشروع وفقاً للقوانين الفرنسية، وبين هجاء المسلمين (لأنهم مسلمون) المرذول قانونياً كونه ضرباً من ضروب العنصرية التي صار التسابق على تبني بعض مقولاتها مساقاً سياسياً انتهازياً لكسب ود قاعدة اليمين المتطرف الانتخابية. وهذا كله معطوف على إمعان من نعتوا بالـ "إسلامو-غوشيست" في قراءة التاريخ الكولونيالي الفرنسي وسياسات باريس تجاه مستعمراتها السابقة وتأثيراتها في السياسة والاجتماع والاقتصاد اليوم والتموضع الأخلاقي والحقوقي تجاهها.

أمّا في الأمر الثاني، فيستعيد مصطلح الـ "إسلامو - غوشيست" تقليداً مشيناً ظهر في أوساط اليمين القومي المعادي للسامية قبل قرن كامل من الزمن، حين أُطلق على سياسيين وأكاديميين يساريين في فرنسا (وأوروبا) مسمى الـ "جُديو - بولشفيك" للتحريض المضاعف عليهم كونهم يهوداً وشيوعيين، أو مدافعين عن اليهود والشيوعيين، أو رافضين لثقافة العداة للسامية التي ساهمت في تأجيحها أحزاب وتيارات فكرية ودوائر كنسية. وكان في مصطلحهم يومها عَرَفٌ من نظريات المؤامرة التي اتهمت اليهود بالوقوف خلف الشيوعية،

الفرنسي) حيث يصطدم دورياً شبان من أصول مهاجرة (مغربية وأفريقية بصورة خاصة) بعناصر من الشرطة والدرك.

الإسلامو-غوشيست الفرنسي وملامحه

تُحِلنا حملة وزير التربية (ومعه وزير الداخلية وشخصيات من المنتمين بأكثرهم إلى اليمين واليمين المتطرف) على من سمّوهم "الإسلامو - غوشيست" إلى أمرين: الأول يرتبط بما يمثله نموذج المثقفين الفرنسيين المناهضين للعنصرية وللتبسيط وللإسقاطات الثقافية على الظواهر المركبة - بما فيها ظاهرة الإسلام السياسي وإشكالياتها الراهنة - من مواقف تستدعي ابتزازهم أو ترداد مقولات يخالها مطلقوها تخوفية لهم أو تخوينية.

الثاني هو ما يثيره مسمى "الإسلامو - غوشيست" من تذكير بمسمى آخر عرفته فرنسا في عشرينيات القرن الماضي وثلاثينياته، وهو "الجُديو - بولشفيك"، أو البلشفي اليهودي، أي الشيوعي اليهودي أو أحياناً المدافع عن اليهود.

في الأمر الأول، يفيد التوقف عند أسباب النعت "الاتهامي" هذا. فالمستهدفون به هم في أكثريتهم، ولا سيما في الوسط الأكاديمي وفي بعض الأوساط الصحافية اليسارية، يدرسون ويكتبون عن أزمت فرنسا والهويات المركبة والمتبدلة فيها وفي العالم. وهم مدافعون عن ضحايا التمييز العرقي والتمهيش الاجتماعي وعنف الشرطة وإجراءاتها. كما أنهم حريصون على الفصل الدائم بين العلمنة كقيمة متصلة بالديمقراطية ورحابة الحرية وبين

المقيمين في فرنسا لجهة الخيارات الثقافية والتطرف وقمع النساء والانعزال، واللجوء في بعض الحالات إلى مسلكيات عنيفة ترتبط بالرموز أو بالكرامات المجروحة. فالعنف دفاعاً عن قداسة نبي الإسلام محمد يستهوي جمهوراً يخال أن في الثأر له أو منع التعرض لمقامه، ذوداً عن تاريخ وعزّة وعلو شأن جماعي مفقود اليوم بقدر ما هو مشتتهى. والاعتداء على أفراد، أو إشهار عنف مشهدي، صاراً ما يبحث عنه مضطربين نفسياً من انتحار ينحر "كفاراً" ويشترى بنحرهم موطيء قدم في "جنة الشهداء" المتخيلة، مخلّفاً صورة بطولة موهومة يقتدي بها المذلولون في واقعهم "الأرضي". على أن هذا في مجمله، يبقى حالات إجرامية شاذة، حتى لو وجدت من يحتفي بها لأنه يخالها تعوّض عن عجزه وضعفه وهوانه. إن الحالات المسلمة الفرنسية العامة، أو أحوال القسم الأكبر من المسلمين، متدينين وغير متدينين، تبقى كأحوال عموم الفرنسيين، مرتبطة بطبقاتهم الاجتماعية وميولهم السياسية ومستويات تحصيلهم العلمي وأماكن إقامتهم، وأحياناً أصولهم العرقية. وهذا ما لا يريد القبول به دعاة التعميم والتحريض والخصوصيات الصارمة، الباحثون عن التخويف الدائم من الإسلام، والمتفاخر بعضهم بإسلاموفوبياته، أو برُهاب الإسلام ذي القابلية على التوظيف والتحريض السياسي. فهذا الرهاب يحمل تماساً مباشراً بقضايا الهجرة والبطالة والأزمات الاقتصادية وميزانيات العون الاجتماعي والتربية والسكن البلدي وغيرها ممّا يدّعيه اليمين المتطرف (ويجزمّ معه اليمين التقليدي وبعض الوسط)، والذي يزعم أن المهاجرين تسببوا بتضخمها. وهو إذ يردف

تماماً مثلما اتهمتهم قبلها بالوقوف خلف الرأسمالية، وبالسعي الدائم للسيطرة والتحكم في مصائر "المواطنين". ولعل تصوير المسلمين على نحو لا يختلف كثيراً عن تصوير اليهود عشية الحرب العالمية الثانية وخلالها، يكمل هذا التذكير "الاصطلاحي"، ولو في سياق مختلف اليوم وغير مقبل على المآلات إيها التي عرفت أوروباً قبل مئة عام. فالتعميم واعتماد الانتماء الديني بالولادة أو الإيمان العقائدي على اعتباره المشترك الوحيد أو شبه الوحيد بين المعنيين - بمعزل عن ثقافتهم وخياراتهم وطبقاتهم وأصولهم ومهنتهم، وإسقاطه عليهم بصفتهم جماعة متراسة يتماثل "أعضاؤها" - قائمان في الحالين. والتنميطات والإحالات، في الشكل، إلى القرد والأفاعي والأرانب، وفي المضمون إلى السعي الدائم للكسب والتأمر واستغلال المال العام (بخلاً ومراكمة ثروات ونفوذاً في الحالة اليهودية، وكذباً وباطنية وكثرة تناسل للاستفادة من التقديرات الاجتماعية في الحالة المسلمة) تكرر ماهية العنصرية وجوهرها ولو تبدّل ضحاياها، أو تداخلت صورهم وتنافروا وأسقط بعضهم التنميطات على البعض الآخر.

مأزق العنصريين وهواجس الديموغرافيا والتنوع

يحملنا كل ما ورد إلى الحديث عن المأزق الذي يتخبط فيه الخطاب العنصري في فرنسا، جاراً إليه الخطاب العام في البلد. وهذا التخبط، أو اندمام أفقه ولجوؤه إلى التكرار والاجترار، لا تعني أبداً أن لا أزمة فعلية تصيب شريحة من المسلمين الفرنسيين أو

الأكبر منهم يقارع العنصريين ويفرض نفسه في أكثر من مجال. وقد يكون للهستيريا الإعلامية والسياسية بشأن الإسلام منذ أعوام، علاقة وثيقة بالتبدل المجتمعي الجاري، وبالعجز عن لجمه، فيجري تحويل الأنظار عنه نحو الأقلية "المتطرفة" التي يحتاج إليها العنصريون لاستثارة المخاوف، أو لإبقاء التوتر قائماً.

بهذا، تستمر السجلات والمزايدات بشأن الإسلام والمسلمين، والهوية والضواحي، والعنف والاندماج في فرنسا. ومن المرجح أن تتصاعد في العامين المقبلين مع الاستحقاق الانتخابي الرئاسي ثم التشريعي. وإذا كانت استراتيجية الرئيس ماكرون تقوم على دفع الناخبين للمفاضلة بينه وبين مرشحة اليمين المتطرف مارين لوبن في الدورة الثانية والحاسمة - في تكرار لما حدث في سنة ٢٠١٧ - فإن في خياراته ابتداءً قد يدفع قسماً لا يستهان به من الفرنسيين إلى الامتناع من التصويت.

في موازاة ذلك، يؤمل ألا تخفف سكاكين قتلة وأعمال همجية جديدة من مآزق العنصريين و"الإسلاموفوبيين"، وأن يستمر المتصدون لهم في دفعهم نحو مزيد من القلق والتكرار الخطابي الأجوف والمراوحة السياسية في دائرتهم المفرغة. ■

عليها قضية الحجاب والشعارات الدينية يدرك أنه يضع اليسار في موضع غير مريح، وهو المدافع عن العلمنة ومساواة النساء والرجال، ولذلك فإنه يفرض على بعض شخصياته وتياراته نقاشات وسجلات تكرر الصور النمطية وتوسع حقول "الإسلاموفوبيا" وتبتر الرافضين باتهامات وتصنيفات تعيدنا إلى ما بدأنا به، أي "الإسلامو - غوشيست".

على أن مآزق العنصريين يبقى عميقاً إذاً، على الرغم من تقدم خطابهم، وخصوصاً عشية معظم الاستحقاقات الانتخابية والبحث عن التعبئة واستقطاب الناخبين. فهو قادر على تعديل بضعة قوانين وتضييق حريات وترهيب بعض الخصوم، لكنه عاجز أمام كثير من التشريعات والمؤسسات الوطنية والأوروبية، وأمام تراث ديمقراطي يحمي استقلالية القضاء وعمل الصحافة، وأيضاً أمام خصائص ديموغرافية تبدلت، وأمام مستويات تعليم وانخراط مهني اكتسبها أبناء جيل جديد من الفرنسيين أو المقيمين المتحدرين من أصول مهاجرة مسلمة. فهؤلاء باتوا، على عكس كثيرين من أبناء وبنات الجيلين اللذين سبقهما، ظاهرين اليوم في الأوساط الطبية والحقوقية والإعلامية والأكاديمية والمهنية. وإذا كانت قلة منهم تتبرأ من جذورها أو تزايد مع العنصريين في نبذ بيئات تحدرت في الأصل منها، فإن القسم